جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبتين:

حورية بهلولي

إيناس سمان

بعنوان:

أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي

(دراسة حالة مديرية الضرائب برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

براهم شاوش توفيق	أستاذ	رئيسا
خولة حموش	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا
طالب حسين سهام	"أستاذ محاضر قسم "ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد الله الذي أمطر علينا من وابل فضله، فيسر لنا السبيل

ووفقنا إلى بلوغ مقصدنا

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين عائلتي.

إلى من ساعدني ولو بحرف في حياتي إلى نفسي الطموحة.

بهلولي حورية

الإهداء

"إلى من علّمني أن العلم نور، وأن المعرفة كنز،

إلى من سهر الليالي وضحّى بالكثير، أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من كان نورًا يضيء دربي، إلى منبع الحنان والعطاء،

إلى أمي وأبي، أهدي ثمرة جهدي هذا، عرفانًا بحبكما وتضحياتكما".

" إلى من زرعوا في قلبي حب العلم، وسقوا روحي بالمعرفة،

إلى أساتذتي الأفاضل، أقدم لهم خالص الشكر والتقدير".

" إلى كل من ساندني ودعمني في مسيرتي العلمية،

إلى رفاق الدرب، أهدي هذا الإنجاز ".

"إلى مستقبلي، أخطو هذه الخطوة بثقة وأمل، متسلحة بالعلم والمعرفة

إلى خالي، يا من كنت لي السند والعون في كل خطوة، يا من غرست في قلبي قيم العطاء والإخلاص، إليك أهدي هذا العمل المتواضع، مع كل معاني الحب والامتنان.

كلمات الشكر تعجز عن وصف ما قدمته لي، فلك مني كل التقدير والاحترام.

"إلى أستاذتي الفاضلة، التي ألهمتني بعلمها وحكمتها،

وإلى من كانت لي نعم المعلمة والمرشدة، أهدي هذا العمل المتواضع.

سمان إيناس

شكر وعرفان

﴿وَقُل رَّبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين﴾

الحمد لله رب العالمين، خالق كل شيء ورازقه، له الحمد في الأولى والآخرة، على نعمه التي لا تحصى نحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء الميزان وعدد ما خلق، ملء السموات والأرض، وعدد كل شيء

ولك الحمد يا الله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إلى منبع العطاء والحب، والديّ الغاليين، وإلى منارة العلم والمعرفة، أساتذتي الأفاضل، وإلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة، خالص الشكر والتقدير على دعمكم وتوجيهكم الدائم."

والشكر موصول إلى إدارة الجامعة التي ذللت الصعوبات إلى المشرفة الكريمة حموش خولة إلى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج. وطقم العمل بالمؤسسة بالأخص السيد مباركية عبد الكريم إلى مركز الجواري للضرائب لولاية برج بوعريريج على إنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أداة هي دراسة حالة على مستوى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج ومديرية البيئة لولاية برج بوعريريج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها تعتبر الجباية البيئية إحدى الآليات التي اعتمدتها الجزائر بغية التقليص من التلوث والحد منه، لذلك عملت على فرض جملة من الرسوم البيئية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة والمتمثلة في الحد من التلوث البيئي والمساهمة في التحصيل الجبائي.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الجباية البيئية، مبدأ الملوث الدافع، الرسوم البيئية، التحصيل الجبائي.

Abstract:

The study aimed to determine the impact of environmental taxation on tax revenue. To that end, it relied on the descriptive analytical approach, using a study tool based on the content of the Directorate of Taxes for the Wilaya of Bordj Bou Arreridj.

The study reached several conclusions, the most significant being that environmental taxation is regarded as one of the mechanisms adopted by Algeria to reduce and limit pollution. Consequently, it relied on a series of environmental fees, although these did not achieve the desired objectives "namely, reducing environmental pollution and contributing to tax collection".

Keywords – Environmental taxation; Green levies; Polluter-pays principle; Tax revenue collection.

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
التمهيد	05
المبحث الأول: الجباية البيئية واطارها القانوني	06
المطلب الأول: مفهوم الجباية البيئية	06
الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية	06
الفرع الثاني: تصنيفات الجباية البيئية	07
الفرع الثالث: متطلبات ومبادئ الجباية البيئية في الجزائر	11
المطلب الثاني: الإطار القانوني للجباية البيئية	15
الفرع الأول: الحدث المنشأ والوعاء الجبائي للجباية البيئية	15
الفرع الثاني: دور الجباية البيئية في زيادة التحصيل الجبائي	16
الفرع الثالث: إجراءات التحصيل الجبائي للجباية البيئية	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	19
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	19
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	21
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	24
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
التمهيد	**29**

المبحث الأول: تقديم الهيئات محل الدراسة	30
المطلب الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	30
المطلب الثاني: تقديم مديرية البيئة برج بوعريريج	32
المبحث الثاني: أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي لولاية برج بوعريريج	34
المطلب الأول: تحيل أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي لولاية برج بوعريريج	34
المطلب الثاني: المنهجية المستخدمة ونتائج الدراسة الميدانية	37
الخاتمة	41
قائمة المراجع	44
الملاحق	48

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين الدراسة والرسائل الجامعية باللغة العربية	21
02	المقارنة بين الدراسة والمقالات العلمية باللغة العربية	24-23
03	المقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	26-25
04	الحصيلة الجبائية للجباية البيئية لبلدية الحمادية	35
05	الحصيلة الجبائية للجباية البيئية لبلدية رأس الواد	35
06	الحصيلة الجبائية للجباية البيئية لبلدية برج الغدير	36
07	الحصيلة الجبائية للجباية البيئية لبلدية مجانة	36
08	الحصيلة الجبائية للجباية البيئية لبلدية منصورة	37

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إشعار بالدفع	48
02	مديرية الضرائب– تنبيه –	49
03	إشعار قابض للضرائب	50
04	الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية الحمادية	51
05	الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية راس الوادي	52
06	الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية برج الغدير	53
07	الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية المنصورة	54
08	الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية مجانة	55
09	سند التحصيل لسنة 2024	56
10	قانون المالية 2020 المادة 88	57
11	المرسوم التنفيذي رقم 09–336	58

قائـــــــمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب لولاية برج بوعريريج**	31
02	**الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج**	33

مقدمة

تمهيد:

المتمعن في طبيعة العلاقة بين الانسان والبيئة، يجد أنّه جزءا منها كغيره من المكونات الأخرى، مما جعله أكثر المخلوقات الحية تأثيرا بها لقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُواْ وَٱرْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لآيَاتٍ لأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾ طه (53-55) ، فكانت هذه العلاقة التي جمحت الإنسان بالبيئة إلى غاية ظهور الثورة الصناعية.

ففي الوقت الراهن يشهد العالم حركة صناعية متسارعة ومتزايدة وذلك لزيادة رقعة النشاط الصناعي في ظل التقدم التكنولوجي ، ما أثر سلبا على سلامة النظم البيئية وإستدامتها مما جعل التفكير في حل المواجهة هذه التحديات التي تواجه الدول الصناعية بصفة عامة.

فإنعقاد مؤتمر ستوكهولم بالسويد عام 1972 والذي شكل البداية الفعلية لـ " عولمة التفكير البيئي" مع تزايد الوعي الجماعي بأهمية وحتمية حماية البيئة.

بالنسبة للجزائر عرفت مواقف عديدة تعمل على إرساء منظومة قانونية لحماية البيئة معتمدة في ذلك على أهم المبادئ المتفق عليها دوليا والمصادق عليها ، حيث سنت العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف لقمع مختلف الإعتداءات الضارة بالبيئة ضد الملوثين كآلية لحماية البيئة، وذلك بإصدار قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وفرض مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كإجراء ردعي ووقائي تطبيقا لمبدأ " الملوث الدافع "، بإعتبار الجباية البيئية أهم أداة تحيي البيئة ولهذا سنتطرق في مذكرتنا هذه إلى دراسة لأثر الجباية البيئة على التحصيل الجبائي.

إشكالية الدراسة: ومن هنا تتجلى إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير الجباية البيئة على التحصيل الضريبي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الجباية البيئة؟
- ماهو واقع الجباية البيئة في الجزائر؟
- ماهو الهدف من هذه الرسوم؟
- هل الهدف من سن ضرائب بيئية هو هدف مالي محض؟

فرضيات الدراسة: كإجابات مؤقتة للأسئلة السابقة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم من خلال هذه الدراسة بإختبار مدى صحتها وهي:

- في ظل الجباية البيئية أقر المشرع الجزائري بعض الضرائب والرسوم المتبوعة بامتيازات وتحفيزات لزيادة التحصيل الجبائي.

- تعتبر الضرائب والرسوم البيئية من بين الأدوات الاقتصادية التحفيزية ، التي تهدف الدولة من خلالها إلى الحد من تفشي الأنشطة الملوثة للبيئة وما تحققه هذه الرسوم من أهداف مالية.

- يتبنى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث تمويل المشاريع الاقتصادية ، التي تتمشى مع مبدأ الحد من حدة التلوث وليس هدف مالي.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوعا حديثا وذو طابع استراتيجي يتمثل في الجباية البيئية، والتي أصبحت أداة رئيسية في السياسات الاقتصادية والبيئة للدول، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة، فالجزائر كسائر الدول تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، ويعد فرض الرسوم و الضرائب البيئية من بين الآليات التي تم إعتمادها لتحقيق هذا الهدف، وتبرز أهمية الدراسة في تحليل مدى تأثير هذه الجباية في دعم الخزينة العمومية من خلال تحسين مستويات التحصيل الجبائي، إلى جانب تقييم قدرتها على التأثير في السلوك البيئي للمكلفين بالضريبة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها تحديد الجباية البيئية وإبراز تصنيفاتها ومتطلباتها مع تحديد العلاقة بين الجباية البيئية والتحصيل الجبائي من خلال دراسة مدى تأثير الرسوم والضرائب البيئية على حجم الإيرادات الجبائية.

منهج الدراسة: في إطار هذه الدراسة ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في تخصصنا، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية المسح المكتبي الوثائق المتاحة زائد الملاحظة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال الوثائق الداخلية للمؤسسة والمقابلة مع نائب مدير مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج.

حدود الدراسة: تكمن حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** يقوم موضوع الدراسة في إطار التركيز على المخاطر البيئة وكيفية حماية البيئة الطبيعة من التلوث بمختلف أشكاله من خلال تطبيق الجباية البيئة.

- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة من خلال الفترة الواقعة بين 2025/04/13 إلى غاية 2025/5/13 .

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج وعلى مستوى مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج .

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي، وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

1. **أسباب ذاتية**

- بصدد أن الموضوع ضمن اختصاصنا وقد أبرز أهميته في الجانب الاقتصادي؛
- الشعور بخطورة الوضع البيئي من ناحية التلوث الذي يطرأ على محيطنا؛
- الشغف والميول لدراسة هذا الموضوع الجديد.

2. **أسباب موضوعية**

- تشمل هذه الدراسة الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في رسم سياسة تنموية للمؤسسات الاقتصادية، من خلال الاتجاهات التنموية للإصلاح الضريبي؛
- تقييم وضعية الجزائر سواء من ناحية الوضع البيئي والتعرف على مشاكل التلوث من جهة ، ومدى قدراتها على تنفيذ سياسة جبائيه فعالة.

صعوبات الدراسة:

- عدم وجود دراسات في الميدان الجبائي تسمح بتقييم الوضعية الجبائية للضرائب والرسوم البيئية المطبقة في الجزائر؛
- عدم وجود تقارير دورية للبيئة تسمح بتقييم الوضع البيئي، مما يسمح بتسهيل عملية البحث والتحليل؛
- قلة المراجع التي تعالج هذا النوع من الدراسات البيئية

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول " الجباية البيئية وإطارها القانوني"، أما المبحث الثاني "الدراسات السابقة"، أما في الفصل الثاني تضمن الإطار التطبيقي الذي كان على مستوى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج على مستوى مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول "تقديم الهيئات محل الدراسة"، أما المبحث الثاني "المنهجية المستخدمة ونتائج الدراسة الميدانية" (دراسة مجموعة من الإحصائيات لولاية برج بوعريريج)، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وفي الأخير تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للجباية البيئية

تمهيد:

عرفت الجزائر مواقف متباينة تعمل على ارساء منظومة قانونية لحماية البيئة ، نتيجة لتدهور حدة مشكلة البيئة، حيث برزت محاولات عديدة من هيئات ومنضمات تهدف الى ابراز مدى خطورة الوضع البيئي، ويعد مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بالعاصمة السويدية استكهولم عام 1972 حول البيئة والانسان.

بالتالي يهدف هذا الفصل الى دراسة مختلف المفاهيم الخاصة بالبيئة والتلوث البيئي من منظور اقتصادي، وبصفة خاصة التعرف على الجباية البيئية باعتبار أن موضوع التدهور البيئي أصبح من أهم التحديات التي تواجه جميع دول العالم.

بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجباية البيئية وإطارها القانوني.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الجباية البيئية وإطارها القانوني

الاهتمام بالجانب البيئي من أبرز القضايا التي حظيت بإهتمام المفكرين والباحثين، وتضمن مفهوم البيئة كل مجال يتم فيه ممارسة كل الأنشطة الحيوية واللاحيوية يتعامل معها الانسان، فالبيئة من الناحية الاقتصادية ركيزة أساسية في توليفة النشاط الانتاجي، لكن تغيرت هذه النظرة من خلال المقاربات الحديثة التي غيرت هذا المفهوم حيث اعتبرت البيئة المنبع لكافة الأنشطة الانسانية.

المطلب الأول: مفهوم الجباية البيئية

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي واكبت التطورات الحديثة وخاصة في حضور التطور التكنولوجي والاقتصادي، الذي حتم على الدولة ظهور تداعيات عكسية ومتمثلة في التلوث البيئي، فارتأت الدولة الجزائرية إلى إيجاد آليات اقتصادية أكثر فعالية لا نقول للحد من التلوث البيئي ولكن للتقليل منه، فوجدت أن أحسن طريقة لهذا فرض ضرائب ورسوم وإتاوات على الملوثين وهو يسمى بالجباية البيئية.

الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية

تدل الجباية البيئية على أنّها أنجع طريقة لحماية البيئة، والتي تتمثل في الضرائب والرسوم التي فرضت من الدول والمتمثل هدفها في التعويض عن الضرر المتسبب فيه الملوث للغير، باعتبار أن لكل فرد مهما اختلفت أجناسهم الحق في بيئة نظيفة، وبالتالي هي وسيلة للردع في حالة عدم التزام المكلف بالدفع فهو يعرض إلى الإجراءات العقابية.[1]

تعرف الجباية البيئية أو كما يطلق عليها في بعض المراجع الجباية الخضراء على أنّها إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة مؤخرا، والتي تهدف إلى تصحيح النقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث" [2].

أما فيما يخص الأشخاص المعنيين بهذه الضرائب والرسوم فالدولة تفرضها على الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الملوثين للبيئة، كما قد تشمل هذه الجباية البيئية مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنوية والطبيعية الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة[3].

---

[1] سمية دوبة، **الضريبة البيئية ومبدأ الملوث الدافع**، أطروحة دكتوراه في قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص 100.

[2] لمليكشي حياة، **الجباية البيئية كألية لحماية البيئة في القانون الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021، ص 414.

[3] السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص91.

حسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية: هي مجموعة الإجراءات الجبائية (الضرائب والرسوم، الإتاوة، إجراءات ضريبية تحفيزية) والتي يتسم وعاؤها (منتوجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول: أنّ الجباية البيئية يعبر عنها بالضرائب الخضراء أو الضرائب الايكولوجية، فهي اقتطاعات نقدية جبرية تدفع للخزينة العامة دون الحصول على مقابل خاص، فهي إلزامية غير معوضة والتي يعود ريعها إلى الميزانية العامة، أما الغرامات البيئية فهي نفرض على المخالفين للنصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئية، والتي يصطلح عليها بالغرامات الخضراء والغاية منها هي الردع لمخالفة الأحكام التشريعية للبيئة.

الفرع الثاني: تصنيفات الجباية البيئية

أولا: الضريبة على المنتجات

وذلك بفرض الدولة ضريبة في مختلف الوحدات الإنتاجية المصاحبة لتلوث بيئي وتحدث أضرارا اجتماعية[2].

ثانيا: الضريبة على النفايات أو الانبعاثات

هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية فهي تختلف عن سابقتها، فهي تعكس بقية الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئية[3].

ثالثا: الضرائب الخضراء

استخدم هذا النوع من الضرائب في دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويتم تطبيقها خاصة في قطاع الصناعة وبالخصوص الاسمنت لأن آثاره السلبية واضحة.

كذلك تطبق هذه الضريبة في حالة الازدحام وتسمى ضريبة الازدحام، وتم تطبيقها في ستوكهولم سنة 2006، والتي فرضت على مالكي العربات المسجلة في السويد وذلك بدفعهم للضريبة خلال عبورهم عبر

[1] عبد الباقي أميرة، بلحاج حبيبة، **الحباية البيئية كألية لتعزيز التكنولوجيا الخضراء**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص13.

[2] وسيلة واعر، صفية واعر، **الجباية البيئية في الجزائر: استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020، ص 359.

[3] بن فرحات جمال، وقدال زين الدين، **فعالية الجباية البيئية في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022، ص220.

محطات الدفع، وعددها 18 خلال أيام الأسبوع (من الساعة 6:30 صباحا إلى غاية 18:30 مساءا) سواء عند الدخول أو الخروج من وسط ستوكهولم[1].

كما استثنت من هذا الإجراء أي ضريبة الازدحام عربات إنقاذ الحافلات التي لا يقل وزنها عن 14 طن، العربات المسجلة في السلك الدبلوماسي، سيارات التاكسي، الدراجات النارية، العربات التي تحمل لوحات أجنبية، العربات العسكرية، السيارات الكهربائية أو غازية غير غاز السائل.

رابعا: ضريبة الكربون

إن زيادة الغازات في الجو نتيجة الاستهلاك المفرط للنفط والغاز والفحم وكذلك ارتفاع درجة حرارة الأرض، ما دفع بهذه الدول إلى فرض ضريبة تسمى بضريبة الكربون وذلك للحد من استعمال (النفط) الغاز والفحم واستبداله بمصدر جديد ونظيف للطاقة وذو تأثير أقل على البيئة، وبهذه الضريبة تساعد على زيادة الطلب على أنواع أخرى غير النفط وتغيير الأسعار لصالحها وزيادة أسعارها وخفض استهلاك الوقود المضر بالبيئة، وفي نفس الوقت هذه الضرائب تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج والمستهلك هو الذي يتحمل ارتفاع الأسعار[2].

فقد أصبحت حماية البيئة مسألة أخلاقية ومجتمعية، بحيث اهتمت بها الأمم المتحدة ومنظمات متخصصة ومن خلالها صدرت العديد من الاتفاقيات وقواعد ومبادئ إرشادية، وتم تطبيقها في عدة دول سواء الأوروبية أو العربية.

وتتمثل في الرسوم والإتاوة كما يلي:

1. **الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة:** إن أول بادرة لهذا الرسم أنشأ بموجب المادة 177 من قانون المالية لسنة 1992، بحيث تحدد هذه النشاطات وفق التنظيم وتم تحديد المعدل الأساسي لهذا الرسم ضمن المادة أعلاه[3].
2. **الرسوم المتعلقة بتلوث الغلاف الجوّي:** ونتقسم إلى:

أ- **الرسم على المنتجات البترولية:** مؤسس بموجب المادة 82 من قانون المالية لسنة 1996 فإن هذا الرسم يطبق على المنتجات البترولية والمماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر.

---

[1] بن شعاعة مبروكة وشعباني سميرة مونية، **الجباية البيئية في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2020، ص 12.

[2] نبيل دحدوح، **الجباية البيئية كتوجه إستراتيجي للحماية من المخاطر البيئية والتكيف مع المناخ**، أطروحة دكتوراه في قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2024، ص.128

[3] قانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992، العدد 65، ص240.

ب- **الرسم على الوقود:** مؤسس بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 فإن الرسم على الوقود يطبق على البنزين الممتاز/العادي بالرصاص والغاز أويل.

ت- **الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا:** وتم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004[1]، والذي قدر بـ 10,50 دج للكيلوغرام الواحد من الأكياس البلاستيكية والتي تم استيرادها أو صناعتها محليا، وتخصيص حاصل هذا الرسم لحساب التخصيص الخاص رقم 65-302 تحت عنوان الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ث- **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:** تأسس هذا الرسم في قانون المالية لسنة 2006 وفي مادته 61[2] والذي حدد بـ 12,500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني من الزيوت المستعملة وفي نفس المادة تم تخصيص تحصيل هذا الرسم.

ج- **الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة:**

مؤسس بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 فإن هذا الرسم يخص فقط الأطر المطاطية الجديدة المستوردة تخضع للرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة، الأطر المطاطية المخصصة للسيارات الخفيفة والثقيلة ويستجيب وزنها للشروط الأتية:

- السيارات الخفيفة: من 3كغ الى 15كغ.
- السيارات الثقيلة: ما يفوق 15 كغ.

د- الرسم على النفايات ورسم التطهير: نصت المادة 51 قانون رقم 01-19 من المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على أن "يكون جمع النفايات ونقلها وتخزينها وإزالتها أو كل الخدمات الأخرى المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في مفهوم هذا القانون موضوع تحصيل الضرائب والرسوم والإتاوة التي تحدد قائمتها ومبلغها عن طريق التشريع المعمول به"، فقد فرض هذا الرسم على النفايات المنزلية ويتم تحصيلها لفائدة البلديات[3]، وفرض رسم خاص بالقمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع، كما يتحمل المستأجر الذي يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية بمقتضى المادة 263 مكرر من المرسوم التشريعي 93-01 المؤرخ في 19 يناير 1993، وجاء الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة

[1] قانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد83، ص02.

[2] القانون رقم 05-16، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006.

[3] المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من المرسوم التشريعي 93-01 المؤرخ في 19 يناير 1993.

2015[1] بتعديل أحكام المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بمقتضى المادة 21 منه.

3. **الرسوم التكميلية على التلوث ذوي المصادر الصناعية:** تنقسم إلى ما يلي:

أ- **الرسم على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:** يفرض هذا الرسم على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم والذي تأسس هذا الرسم بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 بحيث حدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000، كما تخصص مداخيله بنفس قيم مداخيل الرسوم السابقة.

ب- **الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:** بموجب قانون المالية لسنة 2003 وفي مادته 94 تم تأسيس هذا الرسم بحيث يتم تحديد هذا الرسم[2] وفق المياه المستعملة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة، وكذلك بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حددته أحكام المادة 54 من القانون رقم 99- 11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000.[3]

4. **الرسوم التشجيعية:** تنقسم إلى ما يلي:

أ- **الرسم تشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة:** لتشجيع هذا الرسم تم تأسيسه حسب المادة 203 بموجب قانون المالية لسنة 2002 [4]، باعتبار أن تخزين مثل من هذه النفايات ملوثة للبيئة والتي حدد مبلغه بـ 10.500 دج عن كل طن مخزن من هذه النفايات، وقد حدد المشرع عائدات هذا الرسم كما يلي:

- 10% لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

كما أعطيت لصاحب المشروع مهلة 03 سنوات لإنجاز منشآت إزالة النفايات ابتداء من تاريخ انطلاق تنفيذ مشروع منشأة الإفراز.

---

[1] الأمر 15-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد40، ص06.

[2] قانون 02-11، المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد86، ص03. - قانون 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، العدد92، ص03.

[3] قانون 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، العدد92، ص03.

[4] قانون 01-21-المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية، 2002، جريدة رسمية، العدد59، ص03.

ب- **رسم تشجيع على عدم التخزين النفايات المرتبطة بالعلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:** تم تأسيسه بموجب قانون المالية 2002 وطبقا للمادة 204 من نفس القانون، وبسعر مرجعي يقدر بـ 24.000 دج للطن بحيث يضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر، وعائدات هذا الرسم تخصص كما يلي:

- 10% لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- إضافة إلى منح مهلة 03 سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازتها.

ت- **إتاوة المحافظة على جودة المياه: تأ**سست هذه الإتاوة بموجب المادة 174 من قانون المالية لسنة 1996 والتي يتم تحصيلها لحساب التخصيص الخاص 086-302 تحت عنوان الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، والتي يتم تحصيلها لدى المؤسسات الولائية والبلدية لإنتاج المياه وتوزيعها والدواوين الجهوية والولائية للمساحات المسقية، وبصفة عامة لدى كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص الذين يملكون ويستغلون آبارا أو تنقيبات أو منشآت أخرى فردية أو مؤسسات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها.

ث- **إتاوة اقتصاد المياه:** عدلت المادة 59 من قانون المالية رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016[1] المادة 173 الأمر رقم 95-27 المؤرخ في30 من ديسمبر 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996 وتحرر كما يأتي:

تؤسس إتاوة اقتصاد المياه بعنوان مشاركة مستعملي ومستخدمي المياه، برامج الحماية، الكمية للموارد المائية المسيرة عن طريق الأحكام.

الفرع الثالث: متطلبات ومبادئ الجباية البيئية في الجزائر

أولا: متطلبات الجباية البيئية

إن الجباية البيئية هي أهم الآليات القانونية التي أقرها النظام الجبائي الجزائري، فقد تضمنت نصوصه إجراءات وتدابير تحفيزية، تحفز المنشأة المستثمرة للمحافظة على البيئة وحمايتها وذلك للحد من التلوث، وتم

[1] قانون المالية لسنة 2016 المادة 173.

تأسيس العديد من الرسوم البيئية سنوات 2002، 2003، 2004، 2006، كآلية لردع الملوثين والتأثير على سلوكهم باللجوء إلى المواد والنشاطات غير الملوثة.

1. **الجباية البيئية آلية تحفيز**

وهذا ما تضمنته المادة 76 من القانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ما يدل على أن الرسوم الإيكولوجية تعتبر كوسيلة لتحفيز حماية البيئة على" أن تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجها بإزالة أو تخفيض ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليص من التلوث بكل أشكاله".

كما نصت المادة 77 من نفس القانون على أن "يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة".

أما المادة 30 من قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه[1] على أن "تؤسس تدابير تحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيا الغير ملوثة، ووسائل أخرى تتوافق واستخال التكاليف الايكولوجية في إطار السياسة الوطنية لتسيير المدمج والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية".

وفي قانون 01-20 المؤرخ في 12 أكتوبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة[2]. وفي نص مادته 57 " تحدد في قانون المالية إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها وفقا لأدوات تهيئة الأقاليم المصادق عليها، علاوة على ذلك يمكن أن تمنح إعانات ومساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها لتحقيق ما يأتي:

- في دعم برامج التنمية المتكاملة؛
- ترقية المبادرات العمومية والخاصة في مجال التنمية؛
- إحداث أنشطة وتوسعها وتحويلها؛
- استقبال الأنشطة المنقولة من مواقعها؛
- تطوير هندسة التنمية.

وفي القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على تحفيزات جبائية وفي نص المادة 13 منه "تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخر تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

[1] الجريدة الرسمية العدد 70، المؤرخ في 12 فبراير 2002، ص2.

[2] الجريدة الرسمية العدد 77، المؤرخة في 12 أكتوبر 2001، ص 18.

2. **الجباية البيئية آلية ردعية**

تتمثل هذه الآلية في فرض الرسوم والضرائب المالية على الانشطة الملوثة أو الخطيرة وذلك بهدف تحقيق هدف مزدوج آلا وهو:[1]

- تحفيز الفاعلين الإقتصاديين على التقليل من التلوث؛
- توفير موارد مالية للدولة تستخدم في حماية البيئة أو إصلاح الأضرار البيئية.

من أبرز الآليات الردعية المعتمدة:

رسوم بيئية مثل:

- الرسم على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- الرسم على النفايات الصناعية.
- المراقبة والمتابعة من قبل الهيئات المختصة: كالوكالة الوطنية للنفايات والوزارة المعينة بالبيئة التي تضمن تطبيق الجباية والردع.
- الغرامات والعقوبات المالية: تفرض على المخالفين للمعايير البيئية مثل تصريف مياه ملوثة دون معالجة، عدم دفع الضرائب البيئية المقررة.

ثانيا: مبادئ الجباية البيئية

وينقسم إلى:

1. **مبدأ الملوث الدافع**

فيتميز هذا المبدأ بطابعه الاقتصادي، فهو يعرف على أنّه "هو الذي يتحمل بمقتضاه كل ما يتسبب به نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، ونفقات كل التدابير الوقائية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية"[2].

لعبت المحفزات الاقتصادية في الجزائر دورا مهما في تشجيع الأفراد والجماعات على حماية البيئة، وهذا ما جاء به نص القانون 03/10 خاصة في مادتيه 76 و77 باعتماد إجراءات تحفيزية كأداة مراقبة وتنظيم من أجل التخلص من كل مصادر التلوث والتخفيف منها [3].

---

[1] مسعودي محمد، **دور الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008، ص108.

[2] قاسم حسناء، **السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021، ص 99.

[3] نصت المادتين 76 و77 من القانون 03/10 على ما يلي:

فالجزائر كيفت نظامها القانوني مع توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة وخاصة مؤتمر ريودي جانيرو، وهذا بتطبيق مبدأ الملوث الدافع من خلال عقود حسن الأداء البيئي بين العديد من المؤسسات الاقتصادية والوزارة المكلفة بالبيئة، وهذا لاستحالة التطبيق المباشر للتدابير البيئية، والهدف من إبرام العقد هو تأجيل أحكام قانون البيئة والذي بموجبه تستفيد المؤسسات الاقتصادية من دعم مالي خلال الفترة المحددة في العقد، ويكون هذا بالامتثال للتدابير البيئية، بحيث في القانون 10/03 أقر في بابه الخامس تدابير وتحفيزات، اذ تستفيد المؤسسات الصناعية المستوردة للتجهيزات التي تسمح لها بنزع الغبار والغازات السامة لاسيما غاز ثاني اكسيد الكربون (CO_2) وغاز الكلور وكربون، من التحفيزات المالية والجمركية التي يحددها قانون المالية

2. مبدأ المصفي

ويخص هذا المبدأ لكل من يستجيب للضوابط البيئية امتيازات في شكل إعفاءات أو علاوات مالية، وهذا ما أقره المشرع الجزائري في قانون رقم 01/02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وهذا في المادة 57 بحيث تنص على أنّه تحدد في إطار قوانين المالية إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها وفقا لأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها[1].

علاوة على ذلك يمكن أن تمنح إعانات ومساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها لتحقيق ما يأتي:

- دعم برامج التنمية المتكاملة؛
- ترقية المبادرات العمومية والخاصة في مجال التنمية؛
- إحداث أنشطة وتوسيعها وتحويلها واستقبال الأنشطة المنقولة من مواد مواقعها؛
- تطوير هندسة التنمية.

3. مبدأ مكافئة _عقوبة

تتكون الضرائب البيئية من تحويل جزء من العبء الضريبي نحو الأنشطة الملوثة (عقوبة) ودعم الأنشطة غير الملوثة(مكافأة).

يعتمد مبدأ الضرائب البيئية على[2]:

– المادة 76: تستفيد من جوائز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو...."

– المادة 77: " يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة يحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية".

[1] المادة 76 من قانون 10_03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] قانون المالية لسنة 2022 المادة 149.

- عندما يرتفع سعر المنتج الملوث بعد تطبيق الضريبة، ينخفض استهلاك هذا المنتج؛
- عندما ينخفض سعر منتج غير ملوث بعد الخصول على إعانة أو قرض ضريبي، فإن استهلاك هذا المنتج يزداد (المادة 149 قانون المالية 2022).

المطلب الثاني: الإطار القانوني للجباية البيئية

أمام التحديات البيئية المتزايدة التي يفرضها النمو الإقتصادي والتوسع الصناعي أصبحت الضرورة ملحة لتبني أدوات قانونية قادرة على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة ومن أبرز هذه الأدوات الجباية البيئية غير أن فعالية هذه الجباية لا تتحقق.

الفرع الأول: الحدث المنشأ والوعاء الجبائي

أولا: الحدث المنشأ للضريبة

الحدث المنشأ في الجزائر هو القيام بفعل أو نشاط يؤدي إلى التأثير على البيئة أو إستخدامها بطريقة قد تسبب تلوثا أو استنزاف للمواد الطبيعية، هذا الحدث يعتبر الأساس القانوني أو الواقعي الذي يترتب عليه فرض الرسوم والغرائب البيئية[1].

في التشريع الجزائري الجباية البيئية تفرض على مجموعة من الأنشطة التي تعتبر ملوثة أو خطرة ومن بين الأحداث المنشاة لها:

- تصريف النفايات الصناعية؛
- إنبعاثات الغازات الملوثة في الهواء من المصانع أو وسائل النقل؛
- إستهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (مثل: المياه الجوفية أو المحروقات)؛
- بمجرد حدوث هذا النشاط، يتم إعتباره الحدث المنشئ الذي يعطي الادارة الضريبية الحق في فرض الجباية البيئية.

ثانيا: تحديد الوعاء الجبائي

لتحديد المادة التي تفرض عليها الجباية يجب أن تؤسس على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس، وذلك بتعيين العناصر الداخلية في الوعاء بشكل محدد ودقيق وأن تكون موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية، فهذا الوعاء الضريبي البيئي يتكون من الانبعاث، العوادم والمخلفات الصلبة والسائلة التي يلقى بها في البيئة.

[1] بوجمعة سارة، **دور الضرائب في الحد من التلوث البيئي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، 2016، ص129.

إن الجزء الذي تفرض عليه الجباية البيئية يتمثل في الجزء الذي يتعدى مستوى معين، أي عند تعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية مع الضرر، والمقصود بتكلفة الضرر بالتكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة عملية التلوث في محاولته لتخفيض التلوث.

وفي ظل صعوبة تحديد الوعاء الضريبي وهذا بالنظر لتعدد ظهور أشكال جديدة للتلوث البيئي إذ لا يمكن ضبطها في صورة واحدة أو حصره في مجالات محددة، فليس كل تطور تكنولوجي معناه عدم الإضرار بالبيئة أو التخفيف منه[1].

الفرع الثاني: دور الجباية البيئية في زيادة التحصيل الجبائي

إن المبالغ المالية التي تقوم الدولة بتحصيلها عن طريق فرض الضرائب والرسوم من طرف الملوث مما يرفع من إيرادات الدولة من أجل حماية البيئة، فالدولة تقوم بتخصيص هذه الإيرادات في مكافحة التلوث وذلك بتعويض ضحايا التلوث أو تمويل المؤسسات التي تعنى بحماية البيئة وتغطية نفقاتها، كم تقوم بتخصيص إيرادات الجباية البيئية بتمويل البحوث المتعلقة بمكافحة التلوث.

كما تعد الجباية البيئية دورا هاما في حماية البيئة وذلك من خلال فرضها على المتسبب في التلوث، بحيث تساهم في تشجيعه على إيجاد طرق وسبل الحد من التلوث، بحيث تخلق لديه حافزا قويا للبحث على الوسائل التكنولوجية الحديثة الأقل تلوثا، فلولا وجود هذه الضريبة لما قام المتسبب في التلوث بنشاطات أو مجهودا للحد من تلويثه خاصة إذا كانت الضريبة مرتفعة وهذا ما شجع الأفراد على الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها وذلك بالتقليل من مستويات التلوث.

ومن خلال هذه الضريبة المفروضة على الملوثين فهي تحقق ربح مزدوج للدولة، فهي تستفيد من تزايد الإيرادات من ناحية ومن ناحية أخرى تحصل الدولة على بيئة سليمة وصحية خالية من التلوث.

إذا ترتب على الملوث أي نوع من أنواع المسؤولية قد تكون مدنية أو جنائية أو إدارية فهناك لا يجوز فرض الضريبة لأنه لا يجوز مسألة الشخص في الفعل ذاته مرتين، فعندما تفرض عليه التزامات بعدم تلوث البيئة واستخدام الوسائل الصديقة لها وقام بمخالفتها فعندئذ يترتب عليه جزاء مدني أو إداري أو جنائي.

وكذلك لا نستطيع القول بأنّ الضريبة تفرض عليه فهذا غير صحيح، وخاصة أن الضريبة لا تقوم على عنصر الخطأ والضرر، وإنما تقوم نتيجة تحقق الواقعة المنشأة أو المسببة لجبايتها وهذه الأخيرة تمثل الركن المادي للضريبة وهي أساس الالتزام الضريبي، أما الركن الشرعي فهو محكوم بمبدأ القانونية.

[1] حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص141.

الفرع الثالث: إجراءات التحصيل الجبائي للجباية البيئية

لتحصيل الرسوم المتعلقة بالأنشطة الملوثة أو الخطرة، يطلب من المفتشيات البيئية والمنشآت المصنفة تقديم تقارير سنوية تحتوي على قائمة بالمواد الملوثة والخطرة التي تم استخدامها خلال العام، وذلك قبل الأول من أفريل من كل عام، حيث يتم إعداد وتحديث قائمة الجرد الضريبي المتعلق بتلك الأنشطة وارسالها إلى إدارة الضرائب لغرض فرض الرسوم المناسبة[1].

أولا: الإشعار بالضريبة

عندما تقوم المفتشيات البيئية بإحصاء المنشآت الجديدة ذات الأنشطة الملوثة، يتم إبلاغ مسؤولي تلك المنشآت بالعمومية الإحصائية قبل الفاتح من شهر ماي، وُيمنحون مهلة خمسة عشر يوًما للمراجعة والاعتراض على البيانات الُمقدمة منِ قَبل المفتشية، في حال قدم المسؤول معلومات غير صحيحة أو قام بإخفاء معلومات مهمة تتعلق بتحديد نسبة الضريبة البيئية، تقوم المفتشية بإصدار محضر يحدد فيه الغرامة التي تعادل مبلغ الضريبة المفروضة عمى تلك المنشأة[2].

1. **المعامل المضاعف:** هو معامل يتم توزيعه على كل نشاط من الأنشطة الملوثة أو الخطرة التي تحددها الطرق التنظيمية، ويتم فهرسة هذا العامل لكل نشاط من الأنشطة الملوثة على البيئة بين 01 و10 حسب طبيعة وأهمية النشاط، وكذلك نوع وكمية النفايات الناتجة عن هذا النشاط إضافة إلى نوعية نظام الرخصة كالآتي:[3]

- التصريح ⟵ نقطة واحدة.
- رخصة رئيس ⟵ المجلس الشعبي البلدي نقطتان.
- رخصة الوالي ⟵ 03 نقاط.
- رخصة الوزير ⟵ 04 نقاط.

2. **تسديد الضريبة:** بين الفاتح من شهر جوان و31 من نفس الشهر، يتم تسديد مبلغ الرسم المحدد في إشعار الدفع أمام قابض الضرائب المتنوعة، وفي حال عدم تسديد المبالغ في الفترة المحددة، يتم تضاعف نسبة

[1] نور الدين كرومي، **الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم الحقوق وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2015، ص10.

[2] بن صفية سهام، الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة، رسالة الماجستير فرع قانون الإدارة والمالية، كلية الحقوق – بن عكنون – الجزائر،2011/2010، ص 18.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المادة 4.

الرسم بنسبة 10٪ مع تطبيق معامل مضاعف يتراوح بين 2٪ و6٪ على الأنشطة البيئية الخطيرة، بدءا من تاريخ الفاتح جانفي 1992.

تم إعادة تنظيم عملية تحصيل الرسوم البيئية وفقًا للمنشور الوزاري لسنة 2002، حيثُ يعتبر طلب التصريح أو الترخيص مؤشرا قانونًيا على وجود المنشأة الملوثة، بموجب المرسوم القديم ومع ذلك فإن المرسوم الجديد 198-06 يحدد الزمن القانوني لتسليم رخصة استغلال المنشأة المصنفة، حيث يتم تقديم طلب الاستغلال والموافقة عليه خلال ثلاثة أشير من تاريخ الطلب، دون أن تُعتبر هذه الرخصة مبررًا لبدء الاستغلال، لأن أحكام المرسوم الجديد تشير إلى المرحلة النهائية لتسليم الرخصة.

في حال اكتشاف المنشآت الملوثة غير المصرح بها يتم تحرير محضر وتبليغه إلى الجهة المسؤولة عن دفع الرسم لدى محصل الضرائب المختص إقليمًيا، حيث يكون الرسم مستحقًا في السنة الأولى للنشاط بغض النظر عن تاريخ بدء النشاط الفعلي للمنشأة المصنفة.

ويتم تحديد وعاء الرسم من قبل مصالح إدارة البيئة، وتقوم مصالح الجباية بتحصيله، بينما تقوم مديرية الضرائب بتقديم البيانات المتعلقة بالوعاء والمبالغ المقدمة من مفتشية البيئة قبل تاريخ أفريل، ويتم تحديث هذه البيانات قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة 30.

وفي حال توقف المنشأة الملوثة عن النشاط، يظل الرسم مستحقًا على السنة، ويجب على صاحبها تقديم تصريح بوقف النشاط لدى مديرية البيئة خلال 15 يوًما[1] من التوقف في حال عدم الامتثال لهذا الشرط يصبح الرسم مستحقًا في السنة التالية، فيما يتعلق بفرض المنازعات، ويمكن للمنشآت المصنفة طعن البيانات أو الحصيلة النهائية المتعلقة بوعاء الرسم، حيث تقوم مصالح الضرائب بتحصيل الرسوم وارسالها لمصالح البيئة للتكفل بها، وفي حال وجود أخطاء مادية يقوم قسم الضرائب بالنظر في الطلبات[2].

[1] مصباح حراق، **الجباية البيئية عرض تجارب دولية**، مجلة الدراسات المالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، 2014 ،ص 102.

[2] مقدم حسين، **دور الإدارة في حماية البيئة**، رسالة ماجستير في قانون الإدارة المحلية، جامعة أبو بكر بالقايد، كمية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2011/2012، ص 11.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة نبيل دحدوح

بعنوان". **الجباية البيئية لتوجه استراتيجي للحماية من المخاطر البيئة والتكيف المناخ (دراسة حالة)** أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، السنة الدراسية 2024

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجباية البيئية كأحد أهم الأدوات المالية والاقتصادية في مجال حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئة، حيث اتجهت العديد من الدول على تنفيذ السياسة جبائية ردعية ووقائية تستند عل مبدأ الملوث الدافع.

توصلت هذه الدراسة إلى أن بعض الرسوم البيئة المفروضة على مؤسسة لافارج إسمنت هولسيم المسيلة، ساهمت في التقليل من مخاطر التلوث البيئي الناتج عن انبحاث الملوثات الصناعية.

أوصت هذه الدراسة إلى أنّه على المؤسسة تبني استراتيجية طموحة ترتكز على تحقيق الاستدامة، والسعي نحو تعزيز الاستدامة البيئية والحد من آثار التغير المناخي بما يتماشى مع رؤية الجزائر 2030، بهدف الوصول لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ثانيا: دراسة قاسم حسناء

بعنوان" **السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي (دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الدراسية 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأداة الاقتصادية الأكثر شيوعا واستخداما من طرف الحدي من الدول من أجل ترجمة أنظمتها الجبائية وتطبيقها على أرض الواقع وإدراجه في العديد من المجالات.

أوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على تكيف الجهود من أجل خلق تعاون دولي في مجال حماية البيئة، والبحث والتطوير في مجال نقل التكنولوجيا المساعدة في حماية البيئة من التلوث.

ثالثا: دراسة سمية دوبة

بعنوان" **الضريبة البيئية ومبدأ الملوث الدافع** "، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الدراسية 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الضريبة البيئية ودورها في تحقيق الحماية البيئة وموقف المشرع الجزائري منها مع الاستفادة من جوانب تطبيق مبدأ الملوث الدافع في تعزيز دور الضريبة البيئة في شقه العلاجي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الدور الذي لعبته السياسة المالية سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، هو دور مهم وأساسي من التلوث البيئي من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية، والتي تعد شكل من أشكال الضرائب التي طبقت في العديد من الدول العالم وخاصة الجزائر.

أوصت هذه الدراسة إلى التطبيق الفعلي للضريبة البيئة قد يختلف عن محتواه وهذا يتوقف على عوامل منها إلزامية فرض الضريبة وتحديد سعري وتقدير وعائها وتحصيلها.

رابعا: دراسة سعيد زنات

بعنوان **دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة الدراسية 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور الذي تلعب الضرائب والرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، وإبراز دور هذه الضرائب والرسوم في تفعيل وإرساء البعد البيئي في القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن للضرائب والرسوم البيئية دور كبير في تحقيق البعد البيئي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي.

أوصت هذه الدراسة بضرورة مراجعة منظومة الضرائب والرسوم البيئية كأداة فعالة لتنفيذ السياسة البيئية، وإعادة النظر للتحفيزات المرتبطة بالضرائب والرسوم البيئية للمؤسسات الاقتصادية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (01): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
نبيل دحدوح، (2024)	– كلا دراستين ركزتا على الجباية البيئية في الجانب النظري.	– دراسة حالة لمؤسسة صناعية محددة. – دراسة شاملة في مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	– الاستفادة من نتائج الدراسة لتأكيد أهمية تطبيق الرسوم البيئية على المؤسسات الصناعية
قاسم حسناء، (2021)	– كلا الدراستين يعملان على إيجاد حل للحد من مشكلات تلوث البيئي.	– دراسة تجارب دولية مقارنة، مع إشارة لحالة الجزائر. – دراسة شاملة في مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	– الاستفادة من التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون ونقل التكنولوجيا البيئية.
سمية دوبة، (2018)	– دراسة مفهوم الضريبة البيئية ومبدأ الملوث الدافع.	– التركيز على الجانب التشريعي الوطني. – دراسة شاملة في مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	– الاستفادة من نتائجها حول متطلبات التطبيق الفعلي للضريبة البيئية في الجزائر.
سعيد زنات (2020)	– ابراز الدور الذي تلعبه الضرائب البيئية في إرساء البعد البيئي.	– دراسة أبعاد التنمية المستدامة. – دراسة شاملة في مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	– الاستفادة من التوصيات المتعلقة بضرورة مراجعة المنظومة الضريبية البيئية.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة لمليكشي حياة

بعنوان" **الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الجباية البيئية في مواجهة التدهور البيئي بالنظر إلى الحالة التي آلت إليها البيئة وتعقد المشاكل الناتجة عن ذلك.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الضرائب والرسوم الجبائية تلعب دورا مزدوجا بين الاعتماد على مبدأ الملوث الدافع من جهة ومن خلال التحفيزات الجبائية من جهة أخرى.

أوصت هذه الدراسة إلى إصلاح الفرد بإقناعه بضرورة حماية الوسط البيئي وتوعيته بمخاطر التلوث، باعتبار أن التلوث بالدرجة الأولى مصدره الإنسان، كما خلقت تشريعات بيئية للحد من الأضرار البيئة في ظل غياب الثقافة البيئة.

ثانيا: دراسة بن فرحات جمال وقدال زين الدين

بعنوان" **فعالية الجباية البيئة في الجزائر حالة ولاية المسيلة،** المجلد الدراسات الاقتصادية، دراسة مقال 16، العدد03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طرق مكافحة التلوث والحد منه باستعمال الجباية البيئة المفروضة من طرف الدولة، المتمثلة في الضرائب والرسوم للتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه الملوث إضافة إلى تقديم تحفيزات ضريبة للأنشطة الصديقة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجباية البيئة في الجزائر رغم التطور الحاصل في الجانب التشريعي إلا أنّها وسيلة عقابية للملوثين بإعتبارها عقوبة مالية ضد الملوث بتطبيق مبدأ الملوث الدافع

أوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على تمهيد وتهيئة الظروف في شتى المجالات قبل الشروع في خلق جباية بيئية لضمان نجاحها في الوصول إلى أهداف من تطبيقها.

ثالثا: دراسة واعر وسيلة وواعر صفية

بعنوان" **الجباية البيئية في الجزائر: استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث،** مقال منشور، مجلة العلم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، السنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التلوث البيئي مع إبراز مختلف قوانين التشريع الجبائي الجزائري التي تتضمن حماية البيئة مع فهم آلية عملها في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجباية البيئية بالجزائر تهدف إلى التقليل من التلوث البيئي، إذ أن هناك نسبة هامة من الإيرادات الجبائية البيئية توجه إلى الصندوق الوطني للبيئة، والساحل لتستغل في مشاريع محو آثار التلوث للحفاظ على البيئة.

أوصت هذه الدراسة إلى أنّه على الدولة الجزائرية تعزيز استغلال الطاقات المتجمدة بدلا من الطاقات التقليدية بإعتبارها طاقة غير ناضبة توفر عامل الأمان البيئي بالإضافة إلى تثمين التنمية المستدامة.

رابعا: عبد الباقي أميرة وبلحاج حبيبة

بعنوان" **الجباية البيئية كآلية لتعزيز تبني التكنولوجي الخضراء** ، مقال منشور، مجلة دراسات جبائية، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الستة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا الخضراء والجباية البيئية وإبراز دور الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء في مجال ممارسات الأعمال من أجل حماية المجتمع والبيئة المحيطة به.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجباية البيئية أحد المتطلبات الردعية والمحفزة لجعل المؤسسات مسؤولة بيئيا، كما أن التكنولوجيا الخضراء هي مجموعة الآليات النظيفة الهادفة لتحقيق الأضرار البيئية.

أوصت هذه الدراسة إلى تشجيع المؤسسات على تبني التكنولوجيا الخضراء، من خلال منح الحوافز الجبائية إضافة إلى فرض الضرائب والرسوم الجبائية على المؤسسات المضرة بالبيئة ما يخلق مؤسسات مسؤولة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
لمليكشي حياة (2025)	– تناولت الجباية البيئية كآلية لمواجهة التلوث البيئي. – تناولنا أثر الجباية البيئية على التحصيل الضريبي.	– ركزت بشكل رئيسي على جانب التوعية الفردية والإصلاح الثقافي، بينما مذكرتنا تركز أكثر على الفعالية الجبائية كآلية قانونية واقتصادية.	– استفدنا من تأكيد أهمية مبدأ الملوث الدافع ودور التشريعات في حماية البيئة.
بن فرحات جمال وقدّال زين الدين(2020)	– دراسة العلاقة بين الجباية البيئية والحد من التلوث. – تناولنا أثر الجباية البيئية على التحصيل	– ركزت على التطبيق المحلي (ولاية المسيلة)، بينما مذكرتنا تهتم بالتحليل الوطني العام	استفدنا من النتائج المتعلقة بضرورة تهيئة الظروف قبل تطبيق الجباية البيئية لضمان فعاليتها

	الضريبي.		
واعر وسيلة وواعر صفية (2020)	– شخيص التلوث وربط الجباية البيئية بمشاريع معالجة التلوث. – تناولنا أثر الجباية البيئية على التحصيل الضريبي.	–ركزت على توجيه الإيرادات لصندوق البيئة والساحل، في حين أن مذكرتنا تهتم بتحليل – مدى كفاءة الجباية في تحقيق الأهداف البيئية الكلية.	– استفدنا من فكرة تعزيز استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة
عبد الباقي أميرة وبلحاج حبيبة (2020)	– الربط بين الجباية البيئية والتحفيز على تبني التكنولوجيا النظيفة.	– ركزت على التكنولوجيا الخضراء كمحور أساسي، في حين أن مذكرتنا تركز على الجباية كأداة وقائية وعلاجية بيئية.	– استفدنا من الربط بين الحوافز الجبائية واعتماد التكنولوجيا البيئية النظيفة في المؤسسات.

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: wang, Oinglong & Zhang ba

Can Environmental Tax Policy Really Help to Reduce Pollutant Emissions? An Empirical Study Using a Panel-ARDL Model Based on OECD Countries and China, 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تقسيم فعالية الضرائب البيئية في التقليل الانبعاثات الملوثة، من خلال نموذج بيانات بانل يشمل دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) والصين.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الضريبة البيئية تؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الانبعاثات، خاصة في الدول التي تستخدم إيرادات الضرائب للتمويل مشاريع بيئية أو لتحقيق العبء الضريبي على قطاعات أخرى، كما وجد أن العلاقة أقوى في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع.

ثانيا: Milos M. Zoricic Davidj Tindall

Environmental Taxes, Reforms and Economic Growth: An Empirical Analysis of Panel data. Ecological Economics, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تطبيق الضرائب البيئية والنمو الاقتصادي في 31 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية **(OECD)**، وتحليل آثار الإصلاحات الضريبية البيئية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدّة نتائج أهمها أن الضريبة البيئية يمكن أن تكون آداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي إذا ما استخدمت عائداتها في تخفيف الضرائب على العمل ورأس المال، حيث أن الدول ذات النُظم الجبائية المرنة استفادت أكثر من غيرها.

ثالثا: Sajid Anwar, M. Niaz Asadullah

The role of taxation in environmental sustainability in G-20 economies: A "double dividend" theoretical assessment. Environmental Economics and Policy Studies, 21,2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آثر الضرائب البيئية على ما يعرف بـ" الأرباح المزدوجة (Double divident) وذلك لتقليل التلوث وزيادة الإيرادات الحكومية في اقتصاديات المجموعة العشرين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق الضرائب البيئية أدى إلى انخفاض التلوث الصناعي دون أن يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي الكلي، فعلى الدول استخدام الإيرادات بشكل فعال لدعم مشاريع الطاقة المتجددة وتحفيز الابتكار الأخضر.

رابعا: Lan Parry

Tax policy and the environment: Theory and practice. International Tax and Public Finance**, 26**, 2019

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي يسمح بفهم كيفية استخدام السياسات الضريبية لتحقيق أهداف بيئية في أكثر نت 40 دولة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن فعالية الضرائب البيئية تعتمد على تصميمها الجيد وسهولة تطبيقها، كما أن التكامل بين السياسات البيئية والضريبية يساهم في تقوية النظم المالية وتحسين الأداء البيئي.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (03): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
wang, Oinglong Zhangba 2021	– تظهر هذه الدراسة كيف تؤثر الضرائب البيئية على تقبيب التلوث وزيادة الإيرادات.	– تركيز على الأثر البيئي المباشر للضريبة	– الحماية البيئية أداة لرفع التحصيل الجبائي.
Milos M. Zoricic Davidj Tindall 2020	– تركز هذه الدراسة على الإصلاحات الضريبية	– التركيز على النمو الإقتصادي والتحصيل	– ساعدتني على فهم كيف يمكن تعذيل النظام الجبائي

	البيئية وآثرها على الاقتصاد.	الجبائي	أن يعزز الإيرادات ضمن إطار حماية البيئة.
Sajid Anwar, M. Niaz Asadullah 2019	– تتركز هذه الدراسة على تعزيز مفهوم الجباية البيئية.	– تعزيز مفهوم الأرباح المزدوجة (الدمج بين الهدف المالي والهدف البيئي).	– تبيان كيفية التوفيق بين حماية البيئة والتحصيل الجبائي.
Lan Parry 2019	– دراسة نظرية قوية تبين العلاقة بين السياسة الجبائية والسياسة البيئية.	– تقديم إطار نذري عام حول الجباية البيئية.	– الاستفادة من التوصيات المتعلقة بالضريبة البيئية وتعزيز مكانتها.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصة

من منطلق أن البيئة ومكوناتها هي أساس الحياة ومصدر حي للموارد، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنّه تشوبها ظواهر غالبا ما يكون الإنسان سببا في حدوثها، ومن بين أهم وأخطر هذه الظواهر مشكلة التلوث البيئي التي باتت تهدد البيئة ومواردها، وإستنادا إلى مبدأ الملوث الدافع الذي ينص على ضرورة أن تقتطع السلطات من الملوث النفقات الخاصة بالاجراءات الرامية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها في حالة مقبولة في شكل جباية بيئية، ولتفعيل الدور المنوط بالجباية البيئية فيما يخص الحد من التلوث والحفاظ على البيئة بشكل عام تلجأ الادارات الجبائية إلى إتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية، والتي قد تضم إجراءات ردعية تشمل كل من الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات والإنبعاث وكل الإقتطاعات والخدمات البيئية المؤذية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد تطرقنا للجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال الفصل الأول الذي تناول أهم الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة بالجباية البيئية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن دراسة مجموعة من الإحصائيات من خلال الاعتماد على المقابلة مع نائب مدير مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج والوثائق المقدمة من طرف مصلحة الضرائب في ولاية ومختلف التقارير، تم التطرق إلى مبحثين.

المبحث الأول: تقديم الهيئات محل الدراسة

المبحث الثاني: أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي لولاية برج بوعريريج

المبحث الأول: تقديم الهيئات محل الدراسة

سنتعرف من خلال هذا المبحث على الهيئات في دراسة الميدانية

المطلب الأول: مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج

يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب[i].

تعتبر المراكز الضريبية الجوارية بدورها عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب وتختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية التابعة لمجال اختصاصها والمتمثلين في[ii]:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي؛
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية (الضريبة على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود مسكنه)؛
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.

مهامه:

هو مكلف بـ[iii]:

- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي؛
- تسيير المستثمرات الفلاحية؛
- تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية؛
- تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها؛
- تمسك وتسيّر الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها؛
- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم؛

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تدرس طلبات التخفيض الإداري؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيّما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل؛
- تنظم المواعيد وتسيّرها؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين إلى مجال اختصاص المراكز الجوارية للضرائب.

الهيكل التنظيمي للمركز الجوارية للضرائب:

يسير المركز الجواري للضرائب من طرف رئيس المركز، وهو يتشكل من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب

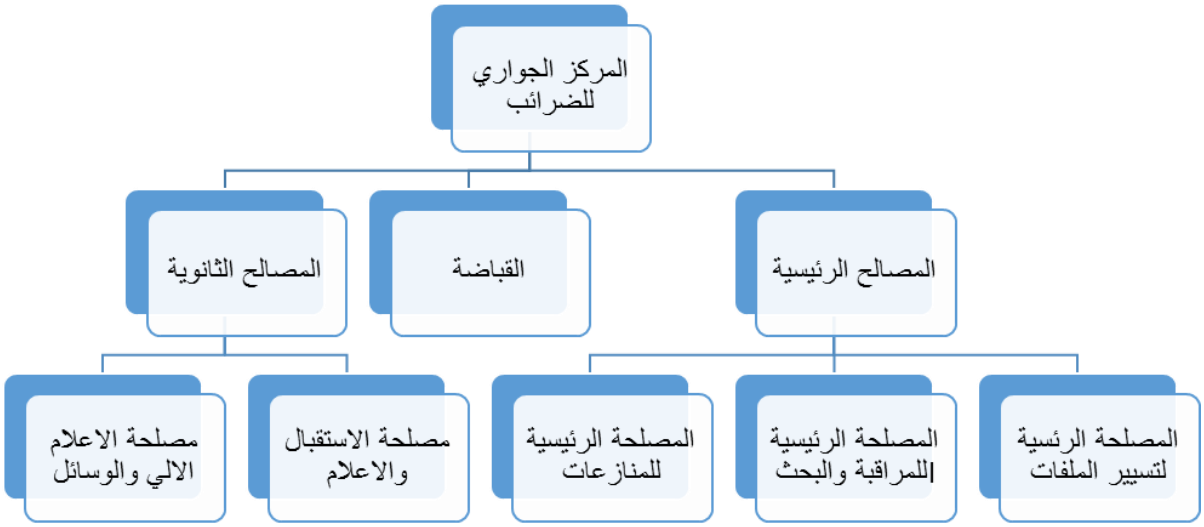

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/ .

المطلب الثاني: تقديم مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

تعتبر مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج هيئة ولائية تابعة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، تُعنى بتطبيق السياسة الوطنية لحماية البيئة على المستوى المحلي، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، وتعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين.

وتضطلع المديرية بدور رقابي وتوجيهي، تحسيسي في إطار احترام القوانين البيئية المعمول بها في الجزائر.

مهامها:

- تنفيذ السياسة الوطنية للبيئة على المستوى المحلي، باعتبارها هيئة تابعة لوزارة البيئة والطاقات المتجددة.
- ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية بما يحقق الحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- الحد من التلوث بمختلف أنواعه (الهوائي، المائي، الصناعي،..... إلخ).
- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة من خلال توجيه الأنشطة التنموية وفق معايير بيئية.
- مراقبة الأنشطة الصناعية والخدمية للتأكد من مدى احترامها للتشريعات والقوانين البيئية المعمول بها.
- متابعة الدراسات البيئية الخاصة بالمشاريع التنموية.
- تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية قبل الشروع في تنفيذها.
- نشر الوعي البيئي وسط المواطنين من خلال:
  - برامج تحسيسية.
  - حملات تربوية بيئية.
  - التعاون مع المؤسسات التعليمية والجمعيات المحلية.
- المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج البيئية بالتنسيق مع:
  - الهيئات العمومية الأخرى.
  - الفاعلين المحليين.
- العمل على ضمان بيئة سليمة وآمنة تخدم مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

الهيكل التنظيمي مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

تسير مديرية البيئة لولاية برج بوعريريج من طرف المدير العام والذي يترأس على اربع أقسام والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية برج بوعريريج

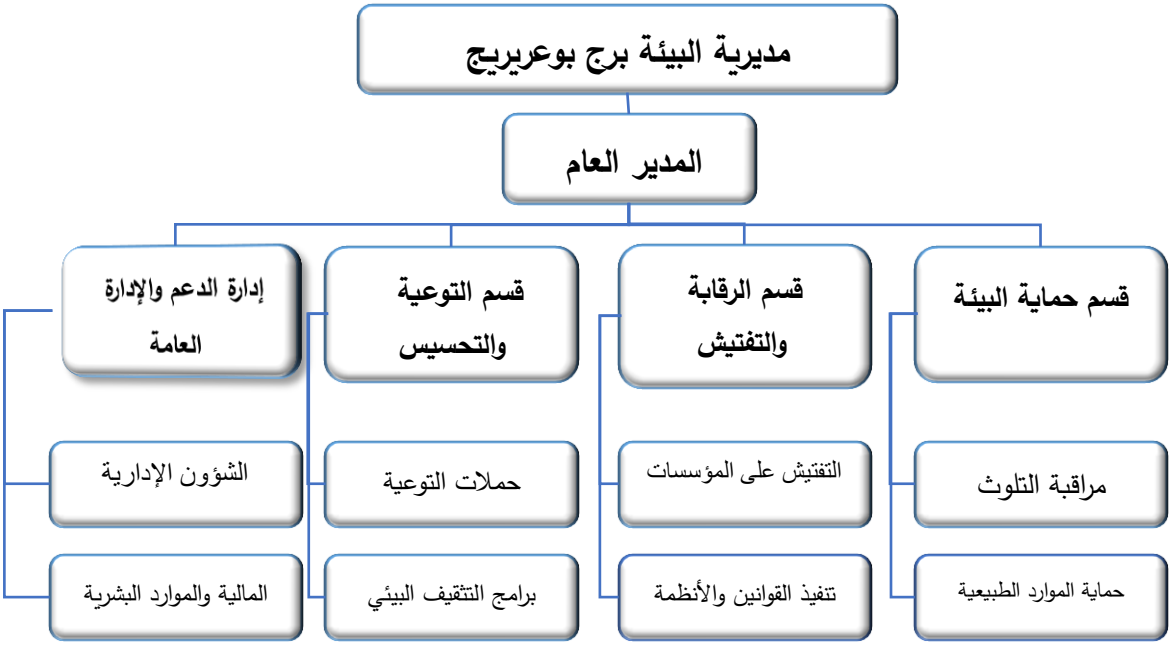

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي لولاية برج بوعريريج

عكفت الدولة الجزائرية على تحضير القاعدة القانونية من خلال سن مجموعة من التشريعات الضريبية البيئية الكفيلة بحماية البيئة وذلك لردع الملوثين من خلال مبدأ الملوث الدافع بالإضافة إلى إنشاء أجهزة إدارية تسهر على حماية البيئة فتقدير مدى أثر الجباية البيئة على التحصيل الجبائي هو حث المؤسسات على الحفاظ على البيئة وتطبيق التشريعات.

المطلب الأول: تحليل أثر الجباية البيئية على التحصيل الجبائي في ولاية برج بوعريريج

سنتناول في هذا المطلب أثر الجباية البيئية التي تبنتها بعض البلديات في الولاية على التحصيل الجبائي من خلال الاعتماد على بعض الإحصائيات.

أولا: الإجراءات المتبعة في اعتماد الجباية البيئية

اتخذت مديرية البيئة مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

1. قيام مدير البيئة بحساب مبلغ الضريبة انطلاقا من إعداد إحصاء للمؤسسات المصنفة الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة؛
2. إرسال الإحصائيات إلى قباضة الضرائب المختلفة للولاية مع المعامل المضاعف المطبق حسب الكيفيات المحددة في القوانين والتنظيمات المعمول بها في 01 أفريل من السنة؛
3. ترسل الإحصائيات من مديرية البيئة إلى دار المالية لقيام الأعوان بمراقبتها مرفقة بسند التحصيل حيث يعاد إرسالها إلى المركز الجواري للضرائب؛
4. تم في 2024/02/02 فتح مصلحة رئيسية خاصة للمراقبة تحوي فرق التدخل في المركز الجواري للضرائب ولاية برج بوعريريج؛
5. إرسال إشعار بالدفع بقيمة الضريبة واجبة الدفع مع تبيان المدة المحددة للدفع؛
6. في حالة لم يتم دفع مبلغ الضريبة في الوقت المحدد يتم إرسال تنبيه يتعين إحضاره عند الحضور للسداد؛
7. آخر خطوة يقوم بها المركز الجواري للضرائب هي الحجز على الحساب البنكي للمؤسسة المصنفة التي لم تقوم بدفع الضريبة البيئية الواجبة عليها.

ثانيا: تحليل الإحصائيات المتحصل عليها

1. بلدية الحمادية:

الجدول رقم (04) المبالغ المحصلة لبلدية الحمادية

السنة	التحصيل	شهادة إلغاء	بواقي التحصيل	المعاينة	النسبة
2020	11582577	1668000	17406423	30657000	0.37
2021	12044640	18000	21552360	33615000	0.35
2022	8929567	33000	28868433	37831000	0.23
2023	10122000	6000	24871000	34999000	0.28

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على التقارير المقدمة من مصلحة مديرية الضرائب لبلدية الحمادية

أنظر للملحق رقم 04

من خلال الأرقام والمعطيات الموضحة في الجدول يتبين لنا أن بلدية الحمادية تحصيلها دون الوسط مقارنة بالمبالغ الواجب تحصيلها وهذا ما توضحه النسب خلال السنوات الأربعة (2020، 2021،2022، 2023)، حيث أن نسبة السنتين الأوليتين مرتفعة نوع ما على السنتين الآخرتين، إذ أن التزامات البلدية بالتحصيل في تراجع نسبي وهذا ما يعكس سياستها وتوجهاتها نحو حماية البيئة.

2. بلدية رأس الواد:

الجدول رقم (05) المبالغ المحصلة لبلدية رأس الواد

السنة	التحصيل	شهادة إلغاء	بواقي التحصيل	المعاينة	النسبة
2020	5670000	381000	24897000	30963000	0.18
2021	3603200	201000	24032800	27837000	0.12
2022	2646000	54000	23814000	26514000	0.09
2023	3482400	0	27480600	30963000	0.11

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على التقارير المقدمة من مصلحة مديرية الضرائب لبلدية رأس الواد

أنظر للملحق رقم 05

من خلال الأرقام والمعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا أن بلدية رأس اواد تحصيلها ضئيل جدا وفي تناقص مقارنة بالمبالغ الواجبة التحصيل وهذا ما توضحه النسب خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما يوضح لنا عدم التزام البلدية بإجراءات التحصيل نحو حماية البيئة.

3. بلدية برج الغدير

الجدول رقم (06) المبالغ المحصلة لبلدية برج الغدير

السنة	التحصيل	شهادة إلغاء	بواقي التحصيل	المعاينة	النسبة
2020	6566227.18	30000	1179977282	18396000	0.35
2021	9673772.58	506000	752022742	17700000	0.54
2022	4839000	0	9996000	14835000	0.32
2023	4221000	263000	10657000	15141000	0.27

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على التقارير المقدمة من مصلحة مديرية الضرائب لبلدية برج الغدير

أنظر للملحق رقم 06

من خلال الأرقام والمعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا أن بلدية برج الغدير التحصيل فيها متوسط إلى قريب من الجيد مقارنة بالمبالغ الضريبية الواجبة التحصيل، وهذا ما توضحه النسب خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما يعكس بداية الإمتثال للواجبات الضريبية نحو البيئة.

4. بلدية مجانة

الجدول رقم (07) المبالغ المحصلة لبلدية مجانة

السنة	التحصيل	شهادة إلغاء	بواقي التحصيل	المعاينة	النسبة
2020	5550000	536000	17419000	25782000	0.02
2021	5506200	2430000	14467800	22307000	0.24
2022	5517000	810000	15980000	22404000	0.24
2023	6717000	1600000	17467000	23505000	0.28

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على التقارير المقدمة من مصلحة مديرية الضرائب لبلدية مجانة

أنظر للملحق رقم 07

من خلال الأرقام والمعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا أن بلدية مجانة تحصيلها قليل جدا في السنة الأولى وهذا ما توضح لنا في نسبة 2020 ثم بدأ الارتفاع بشكل تدريجي في بقية السنوات مقارنة بالمبالغ واجبة التحصيل خلال السنوات الاربعة الأخيرة الأمر الذي يظهر تحسن التقيد بالإلتزامات الضريبية المفروضة.

5. بلدية منصورة

الجدول رقم (08) المبالغ المحصلة لبلدية منصورة

السنة	التحصيل	شهادة إلغاء	بواقي التحصيل	المعاينة	النسبة
2020	–	0	–	–	–
2021	5770	0	7665533	7671303	0.00
2022	806842	0	8007388	8814230	0.09
2023	1728777	2500	7635243	9364020	0.18

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على التقارير المقدمة من مصلحة مديرية الضرائب لبلدية منصورة

أنظر للملحق رقم 08

من خلال الأرقام والمعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا أن بلدية منصورة لم تقوم بالتحصيل في السنتين الأوليتين وهذا ما أوضحته النسب أعلاه إلا أنها في آخر سنتين بدأت بتحصيل ضئيل جدا رغم زيادة مبلغ الضريبة كل سنة إلا أن التحصيل شبه منعدم وهذا ما يعبر عن غياب المراقبة والمتابعة.

من خلال الأرقام والمعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا أن بلدية برج بوعريريج تحصيلها ضئيل مقارنة بالمبالغ الواجبة التحصيل وهذا ما توضحه النسب أعلاه الخاصة بالسنوات الأربعة الأخيرة ما يشير إلى وجود تقصير في احترام الالتزامات الجبائية نحو البيئة.

المطلب الثاني: المنهجية المستخدمة ونتائج الدراسة الميدانية

أولا: المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية

اعتمدت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد الأنسب لفهم الواقع الجبائي البيئي وتحليله، وذلك من خلال جمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها لاستخلاص العلاقات والنتائج، ويهدف هذا المنهج إلى الوقوف على مدى فعالية الإجراءات البيئية المعتمدة في تحسين أداء التحصيل الجبائي، وإبراز العراقيل التي تعوق هذا التحصيل، وقد تم استخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، أهمها :

1. المقابلات الموجهة مع إطارات ومديري المصالح الاقتصادية والجبائية في البلديات محل الدراسة، وذلك من أجل معرفة وجهات نظرهم حول تطبيق الجباية البيئية وفعاليتها، والتحديات اليومية التي تواجههم، ومستوى التنسيق بين مختلف المصالح (البيئة، الضرائب، دار المالية).
2. تحليل الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن مديرية الضرائب ومصالح البلدية، لا سيما الإحصائيات السنوية الخاصة بمستويات التحصيل الجبائي البيئي في الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2023، والتي تم استخدامها لمقارنة الأداء بين البلديات المدروسة، وتحليل الفوارق المسجلة في المردودية الجبائية البيئية.
3. الملاحظة المباشرة: لواقع تطبيق الجباية البيئية من خلال زيارات ميدانية لبعض البلديات، لمعاينة مدى تفعيل آليات الرقابة والمتابعة والتحصيل.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية

إن تقدير مدى أثر الجباية البيئية في حث المؤسسات الإقتصادية للحفاظ على البيئة يؤدي إلى:

- تأثير ضرائب الجباية البيئية على التحصيل الجبائي.
- غياب المتابعة والمراقبة على المؤسسات المصنفة من طرف الجهات المعنية.
- قلة الكفاءات الكافية على المستوى المحلي.
- غياب التقييم المستمر على الأنشطة الخطيرة أو الملوثة للبيئة.
- تقديم الطابع العقابي على الطابع التحفيزي أدى إلى نقص التحصيل الجبائي.

خلاصة

من خلال الفصل التطبيقي تم التطرق للمؤسسة محل الدراسة تبين أن تطبيق الجباية البيئية لا يزال يواجه عدّة عراقيل تتعلق بمدى الالتزام التام بالقوانين البيئية فرغم وجود إطار قانوني واضح ينظم الجباية البيئية إلا أن المؤسسة لا تطبق هذه القوانين بنسبة 100% ما يؤثر سلبا على التحصيل الجبائي المرتبط بالمجال البيئي وقد أظهرت المعطيات والإحصائيات الميدانية ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية وغياب الآليات الصارمة للمتابعة والمراقبة مما يقلل من أثر الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي والمساهمة في التحصيل الجبائي.

الخاتمة

سن المشرع جملة من الإجراءات القانونية التي تضبط نشاط المؤسسات الصناعية والمخلفات الناجمة عن استغلال نشاطها لا سيما انبعاث الغازات والمصبات السائلة الصناعية الملوثة والنفايات، فقد أخضعها حسب تصنيفها لرخصة أو التصريح بالاستغلال، والهدف منها تحديد تبعات نشاطات هاته المصانع على البيئة والتكفل بها، وتحديد المقتضيات العامة والتقنية الخاصة بالاستغلال التي تعمل على الوقاية و التخلص أو إزالة الملوثات والأضرار البيئة فالدولة الجزائرية نخمل على تحقيق البعد البيئي انطلاقا من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع بفرض مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية.

- **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة ومحاولتنا للإجابة على الإشكالية توصلنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- البيئة أكثر من تعريف ومن الصعوبة اعطاء تعريف محدد لها لأن تعريفها يرتبط بطبيعة العلاقة بينها وبين مستخدمها؛
- التلوث البيئي أحد أهم التحديات التي تواجه دول العالم اليوم؛
- ضرورة الأخذ بعين الإعتبار السياسات الاقتصادية الكلية بكافة أشكالها البيئية، إذ أن البيئة والاقتصاد متلازمين فالحفاظ على البيئة يكون بالحفاظ على الاقتصاد القوي؛
- إن التحديد الدقيق لمبدأ الملوث الدافع يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل دور الجباية البيئية باعتباره التشخيص الأمثل للملوث الواجب أن تطبق عليه الجباية؛
- الضرائب والرسوم البيئية هي أداة توجه الدولة بها السلوك البيئي إلا أنّها تبقى ضعيفة جدا مقارنة بتحصيلاتها الجبائية وهذا ناتج عن الوعي البيئي.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

- تفعيل الجباية البيئية من خلال الصرامة في تطبيق الرسوم البيئية؛
- وضع برنامج يعمل على تأهيل الأشخاص المكلفين بتحصيل الضرائب والرقابة وخضوعهم إلى تكوين تكميلي يساعدهم غلى فهم كيفية أداء واجبهم؛
- نشر التربية البيئية وتدعيم الوعي البيئي خاصة لدى المؤسسات المصنفة؛
- ضرورة دراسة الحوافز الجبائية في مجال البيئة واختيار أدواتها بصفة دقيقة بما يعطي حافزا كبيرا لمصادر التلوث أفرادا كانوا أو مؤسسات في التقليل أو الحد من التلوث؛
- زيادة أعوان المراقبة والمتابعة وتكثيف فرق عمال النظافة؛
- تدعيم الاستثمارات الصديقة للبيئة المستعملة للتكنولوجيا والهادفة لتحقيق الأمن البيئي عن طريق الحفاظ على حق الأجيال في العيش في بيئة غير ملوثة وتحقيق الاستدامة البيئية.

- **آفاق الدراسة:** لا شك أنّه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنّه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين

بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تعتبر الجباية البيئية جزء من سياسة الدولة لذا وجب تفعيل التحفيزات الجبائية البيئية كوسيلة للتقليل من مخاطر التلوث البيئي؛
- الضرائب الخضراء كجزء من نهج الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة؛
- دور الجباية البيئية في الحد من مشكل تلوث النفايات في دول الاتحاد الأوروبي؛
- دور الحوافز والإعفاءات الجبائية في تطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول النامية؛
- علاقة ضريبة الكربون بخفض الانبعاثات الغازية خاصة ثاني أكسيد الكربون والحد من التلوث الهوائي؛
- سعر الضريبة الأمثل الذي يسمح بالحد من التلوث دون عرقلة المشاريع الاستثمارية.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الرسائل الجامعية

- **دكتوراه**

1- السعيد زنات، **دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

2- سمية دوبة ،**الضريبة البيئية ومبدأ الملوث الدافع** ، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

3- قاسم حسناء، **السياسة الجبائية ودورها في الحد من مشكلات التلوث البيئي**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021.

4- نبيل دحدوح، **الجباية البيئية كتوجه إستراتيجي للحماية من المخاطر البيئية والتكيف مع المناخ**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2024.

- **الماجيستر**

5- بن صفية سهام، **الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فرع قانون الإدارة والمالية، كلية الحقوق – بن عكنون – الجزائر، 2011/2010.

6- مسعودي محمد ، **دور الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008.

7- مقدم حسين، **دور الإدارة في حماية البيئة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون الإدارة المحلية، جامعة أبو بكر بالقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2012/2011.

8- نور الدين كرومي، **الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم الحقوق وعلوم التسيير، كلية الحقوق –جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2015.

- **الماستر**

9- بن شعاعة مبروكة وشعباني سميرة مونية، **الجباية البيئية في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، 2020.

10- بوجمعة سارة، **دور الضرائب في الحد من التلوث البيئي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، 2016.

ثانيا: المجلات والملتقيات العلمية

1- بن فرحات جمال وقدال زين الدين، **فعالية الجباية البيئية في الجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد 16، العدد 3، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،الجزائر، 2022.

2- حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي** ، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،2015.

3- عبد الباقي أميرة وبلحاج حبيبة، **الحباية البيئية كألية لتعزيز التكنولوجيا الخضراء**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص13.

4- لمليكشي حياة، **الجباية البيئية كألية لحماية البيئة في القانون الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد 2، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر ،2021 .

5- مصباح حراق، **الجباية البيئية عرض تجارب دولية**، مجلة الدراسات المالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، 2014.

6- وسيلة واعر وصفية واعر، **الجباية البيئية في الجزائر: استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 1، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020.

ثالثا: التشريعات القانونية

المراسيم :

1- المرسوم التنفيذي رقم 09_336

القوانين:

2- قانون 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992، العدد 65.

3- قانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد83.

4- القانون رقم 05-16، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006.

5- قانون رقم 02-11، المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد86.

6- قانون 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، العدد92.

7- قانون 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، العدد92.

8- قانون رقم 01-21-المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية، 2002، جريدة رسمية، العدد59.

9- قانون المالية لسنة 2016 المادة 173.

الأوامر:

10- الأمر 15-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد40.

الملاحق

الملحق رقم 01: إشعار بالدفع

Série R n° 7

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE B B A

RECETTE DES IMPOTS
DE C A T B B A

A B B A le 17/12/2025

AVIS A PAYER

Adresse :
N° CCP :
N° Tél :

M. S.A.R.L. ALIATIC Maintenance et Services TRAVAUX
KAF-Tel.Ch.N°208 Section AO n°1161/166
NIF : B B A

J'ai l'honneur de vous rappeler que vous êtes redevable à ma caisse de la somme de un million cent vingt mille cinq cent soixante dinars, au titre des impôts et taxes détaillés ci-dessous.

ARTICLE D'IMPOSITION	ANNEE	NATURE DES IMPOTS ET TAXES	MONTANT À PAYER
R.G101.127437	2023	TAXE.	810.000,00
		Pénalités de retard	20.250,00
		TOTAL	1.012.500,00

Imp.Officielle. (2022) - Algérie -

Je vous demande de prendre vos dispositions pour procéder au réglement de la somme ci-dessus sous huitaine.

Au cas où, eu égard à l'importance des impôts et taxes dus, vous ne seriez pas en mesure de vous en acquitter en totalité, mes services sont disposés à vous accorder un calendrier de paiement en rapport avec vos possibilités, que nous examinerons de concert.

Je vous signale que, au cas où vous ne donneriez pas de suite au présent avis, ou que vous ne respectiez pas le calendrier de paiement que vous aurez souscrit, l'Administration fiscale sera dans l'obligation d'engager des poursuites à votre encontre, par tous moyens de droit.

Je vous incite, par conséquent, à donner une suite immédiate au présent avis et à veiller au strict respect de l'engagement que vous aurez pris éventuellement à l'égard de mes services.

A partir de l'instant où des poursuites sont effectivement entamées, aucun motif ni aucune démarche à quelque niveau que ce soit ne pourra interrompre l'action coercitive engagée.

Le Receveur des Impôts.

الملحق رقم 02: مديرية الضرائب– تنبيه –

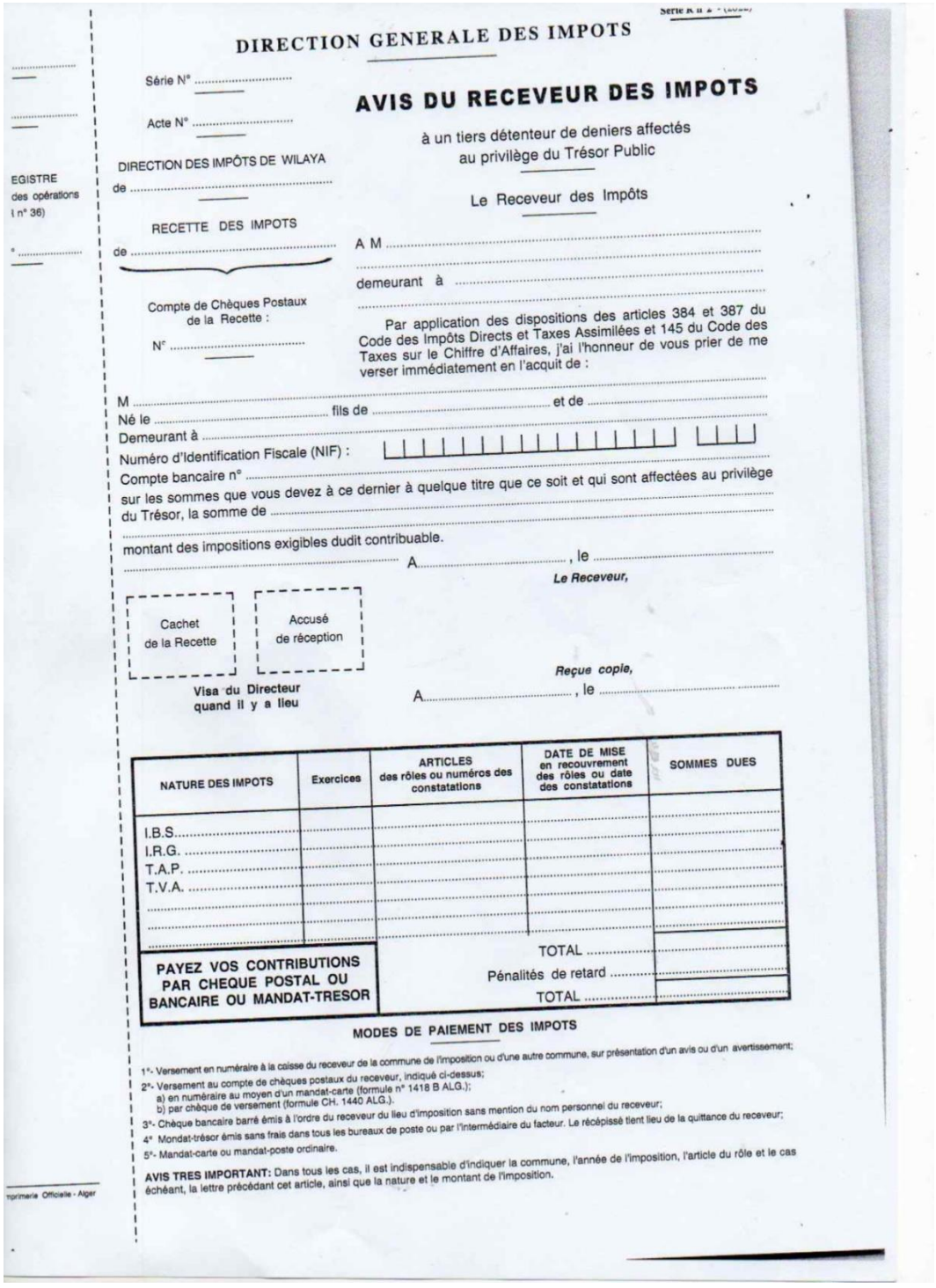

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

Série N° .....
Acte N° .....

DIRECTION DES IMPÔTS DE WILAYA
de .....

RECETTE DES IMPOTS
de .....

Compte de Chèques Postaux de la Recette :
N° .....

AVIS DU RECEVEUR DES IMPOTS

à un tiers détenteur de deniers affectés au privilège du Trésor Public

Le Receveur des Impôts

A M .....
demeurant à .....

Par application des dispositions des articles 384 et 387 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées et 145 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires, j'ai l'honneur de vous prier de me verser immédiatement en l'acquit de :

M .....
Né le ..... fils de ..... et de .....
Demeurant à .....
Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
Compte bancaire n° .....
sur les sommes que vous devez à ce dernier à quelque titre que ce soit et qui sont affectées au privilège du Trésor, la somme de .....
.....
montant des impositions exigibles dudit contribuable.

..... A..... , le .....

Le Receveur,

Cachet de la Recette

Accusé de réception

Visa du Directeur quand il y a lieu

Reçue copie,

A..... , le .....

NATURE DES IMPOTS	Exercices	ARTICLES des rôles ou numéros des constatations	DATE DE MISE en recouvrement des rôles ou date des constatations	SOMMES DUES
I.B.S.....				
I.R.G.				
T.A.P.				
T.V.A.				
.....				
.....				
PAYEZ VOS CONTRIBUTIONS PAR CHEQUE POSTAL OU BANCAIRE OU MANDAT-TRESOR			TOTAL	
			Pénalités de retard	
			TOTAL	

MODES DE PAIEMENT DES IMPOTS

1°- Versement en numéraire à la caisse du receveur de la commune de l'imposition ou d'une autre commune, sur présentation d'un avis ou d'un avertissement;
2°- Versement au compte de chèques postaux du receveur, indiqué ci-dessus;
a) en numéraire au moyen d'un mandat-carte (formule n° 1418 B ALG.);
b) par chèque de versement (formule CH. 1440 ALG.).
3°- Chèque bancaire barré émis à l'ordre du receveur du lieu d'imposition sans mention du nom personnel du receveur;
4° Mondat-trésor émis sans frais dans tous les bureaux de poste ou par l'intermédiaire du facteur. Le récépissé tient lieu de la quittance du receveur;
5°- Mandat-carte ou mandat-poste ordinaire.

AVIS TRES IMPORTANT: Dans tous les cas, il est indispensable d'indiquer la commune, l'année de l'imposition, l'article du rôle et le cas échéant, la lettre précédant cet article, ainsi que la nature et le montant de l'imposition.

الملحق رقم 03: إشعار قابض للضرائب

Série R, n° 9

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

تنبيه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

مجموعة رقم : .....

وثيقة رقم : .....

إعفاء بريدي
أمر رقم 68-103
المؤرخ في 6 ماي 1968

قباضة الضرائب

ب الشيكات البريدية للإيرادات:

جزائر رقم : .....

مرسل إلى السيد : .....

المقيم بنهج : ..... رقم : .....

في : .....

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي : ان ل، المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	المواد رمز	المواد رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل، لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
: ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها....				
ا: أوراق تحصيل..... ضرائب غير مباشرة				
الضرائب على القيمة المضافة				
ا: الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

سماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

مجموع المبالغ الواجبة الأداء .....

الجزاءات الضريبية .....

المجموع الواجب تسديده .....

د المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد. ن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب بات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.

..... يوم .....

محصل الضرائب

بيه

..... سنة ..... بناء على

الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)

أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلنة بتاريخ .....

السند المعد بمعرفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية

..... بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا،

على طلب :

محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

دير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

د (5) .....

ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

الملحق رقم 04: الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية الحمادية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DES FINANCE
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
D.I.W DE BORDJ BOUA ARRERIDJ
Recette des impôts de : **ELHAMMADIA**

Situation De Paiements Opéré
Par LA taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement
TAPD

N°	ANNEE	Date De Perception	CONSTATATION	Recouvrement	Annulation	R.A.R	OBS
1	2018/2017	04/09/2018	8 005 000	3 875 199	352 000	3 777 801	
2	2019/2018	11/06/2019	14 820 000	5 827 380	1 644 000	7 348 620	
3	2020/2019	01/09/2020	13 836 000	6 195 000	1 255 500	6 385 500	
4	2021/2020	23/05/2021	30 657 000	11 582 577	1 668 000	17 406 423	
5	2022/2021	28/11/2022	33 615 000	12 044 640	18 000	21 552 360	
6	2023/2022	12/11/2023	37 831 000	8 929 567	33 000	28 868 433	
7	2024/2023	09/06/2024	34 999 000	10 122 000	6 000	24 871 000	
	TOTAL Générale	/	173 763 000	58 576 363	4 976 500	110 210 137	

Arrêté le présent état à la somme de :

CENT DIX MILLION DEUX CENT DIX MILLE CENT TRENTE SEPT DINARS ALGÉRIENS ET TRENTE ET UN CENTIMES

El Hammadia, Le

الملحق رقم 05: الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية راس الوادي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTON DES IMPOTS DE - B B A
C P I : RAS EL OUED
RECETTE C P I

SDR

SITUATION DE LA T A P D
2020-2021-2022-2023

Exercice	CONSTATATION	RECOUVREMENT	ANNULATION	RAR
2023	30963000,00	3482400,00	0,00	27480600,00
2022	26514000,00	2646000,00	54000,00	23814000,00
2021	27837000,00	3603200,00	201000,00	24032800,00
2020	30948000,00	5670000,00	381000,00	24897000,00
Total	**116262000,00**	**15401600,00**	**636000,00**	**100224400,00**

le 23/04/2025
Le RECEVEUR

قابض المركز الجواري للضرائب
كريفة نور الدين

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 06: الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية برج الغدير

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPÔTS DE BBA
RECETTE DES IMPOTS DE BORDJ GHEDIR

SITUATION DE RECOUVEREMENT DE TAPD

Arreteé au : 23/04/2025

ANNEE	CONSTATATION	RECOUVEREMENT	ANNULATION	RAR	TAUX
2020	18,396,000.00	6,566,227.18	30,000.00	11,799,772.82	36%
2021	17,700,000.00	9,673,772.58	506,000.00	7,520,227.42	58%
2022	14,835,000.00	4,839,000.00	-	9,996,000.00	33%
2023	15,141,000.00	4,221,000.00	263,000.00	10,657,000.00	30%
TOTAL	66,072,000.00	25,299,999.76	799,000.00	39,973,000.24	30%

Fait a : BORDJ GHEDIR , Le 23/04/2025

Le Receveur des Impôts

الملحق رقم 07: الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية مجانة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION DES IMPOTS DE BBA

RECETTE DES IMPOTS DE MEDJANA

SITUATION A PUREMENT TAPD

	CONSTATAIONS	ANNULATION	RECOUVREMENT	RAR	OBS
2024/2023	25.782.000,00	1.600.000,00	6.717.000,00	17.465.000,00	
2023/2022	22.307.000,00	810.000,00	5.517.000,00	15.980.000,00	
2022/2021	22.404.000,00	2.430.000,00	5.506.200,00	14.467.800,00	
2021/2020	23.505.000,00	536.000,00	5.550.000,00	17.419.000,00	
	93.998.000,00	5.376.000,00	23.290.200,00	65.331.800,00	

AMEDJANA 14/12/2024

RECEVEUR

الملحق رقم 08 الإرادات الجبائية للجباية البيئية لبلدية المنصورة:

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOKRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTIONDES IMPOTS DE BORDJ BOU ARRERIDJ
RECETTE DES IMPOTS MANSOURA

situation de constatation et de recouvrement de la taxe foncière

Anné	Constatation	Recouvrement	Annulation	R. A. R
2021	7 671 303,00	5 770,00		7 665 533,00
2022	8 814 230,00	806 842,00		8 007 388,00
2023	9 364 020,00	1 728 777,00	2 500,00	7 635 243,00
Total	**25 849 553,00**	**2 541 389,00**	**2 500,00**	**23 308 164,00**

A Mansoura Le 21 أفريل 2025

Le Receveur

Bensalem

الملحق رقم 09: سند التحصيل 2024

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة البيئـــــة وجـــــــودة الحياة

ولايـــــة بـــــرج بوعريريـــــج

مديريـــــــة البيئـــــــــة

مصـــــــلحة الإدارة والوســـــــائل

رقم: 1331 /م.ب/2025

سنـد تحصيل

الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة

، مدير البيئة لولاية برج بوعريريج،

نتضى:

- القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 وخاصة المادة 117 منه.
- القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 وخاصة المادة 54 منه.
- القانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 وخاصة المادة 202 منه.
- القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 وخاصة المادة 61 منه.
- القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 وخاصة المادة 88 منه.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في 01 مارس 1993 المتضمن طرق تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة
- المرسوم التنفيذي رقم: 336-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

يقـــــرر

المادة الأولى: يكلف قابض الضرائب للمركز الجواري للضرائب برج بوعريريج بتحصيل قيمة 81 849 000,00 دج واحد وثمانون مليون وثمانمائة وتسعة واربعون ألف دينار جزائري بعنوان الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة لسنة 2024 وفقا لقائمة المعنيين بالرسم المرفقة مع هذا السند.

المادة الثانية: قابض الضرائب للمركز الجواري مكلف بتنفيذ هذا السند ابتداءا من تاريخ إمضاءه.

برج بوعريريج في: 22 أفريل 2025

المديـــــر

عن الوزيرة و بتفويض منها
مدير البيئة بالنيابة
شوالي نور الدين

الملحق رقم 10: قانون المالية 2020 المادة 88

المادة 86 : يعدل عنوان الفقرة 12 من الفصل الرابع من الأمر رقم 05-06 المؤرّخ في 23 غشت سنة 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، ويحرر كما يأتي :

" المصالحة"

المادة 87 : تعدل وتتمم أحكام المادة 21 من الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق 23 غشت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي:

"المادة 21 : يمكن إجراء المصالحة في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا الأمر وفقا لما هو معمول به في التشريع والتنظيم الجمركيين.

غير أنه تستثنى من المصالحة جرائم التهريب المتعلقة بالمواد المدعمة والأسلحة والذخائر والمخدرات والبضائع الأخرى المحظورة حسب مفهوم الفقرة الأولى من المادة 21 من قانون الجمارك".

المادة 88 : تعدّل أحكام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرّخ في 11 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة بموجب أحكام المادة 61 من القانون رقم 17-11 المؤرّخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، وتحرر كما يأتي :

"المادة 117 : يؤسس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ..... (بدون تغيير حتى)

يحدد مبلغ الرسم السنوي كما يأتي :

– 360.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لترخيص الوزير المكلف بالبيئة وفقا للتنظيم الساري المفعول والمطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرّخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006 الذي يحدد التنظيم المطبق على المؤسسات المصنّفة لحماية البيئة.

– 270.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، على الأقل، لترخيص الوالي المختص اقليميا وفقا للتنظيم الساري المفعول والمطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرّخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006 الذي يحدد التنظيم المطبق على المؤسسات المصنّفة لحماية البيئة.

– 60.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها، على الأقل، لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا وفقا للتنظيم الساري المفعول والمطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرّخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006 الذي يحدد التنظيم المطبق على المؤسسات المصنّفة لحماية البيئة.

– 27.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة والتي يخضع أحد نشاطاتها على الأقل للتصريح وفقا للتنظيم الساري المفعول والمطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرّخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006 الذي يحدد التنظيم المطبق على المؤسسات المصنّفة لحماية البيئة.

بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، يحدد مبلغ الرسم الأساسي كما يأتي :

– 68.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.

– 50.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا.

– 9.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا.

– 6.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح.

..... (بدون تغيير حتى)

يخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي :

– 50% لميزانية الدولة.

– 50 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل".

الملحق رقم 11: المرسوم التنفيذي رقم 09-336

المادة 4 : يوزع المعامل المضاعف المطبق على طبيعة وأهمية النشاط من 1 إلى 4 نقاط حسب نظام الرخصة الآتي :

– التصريح ..... 1 نقطة،

– رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي ..... نقطتان (2)،

– رخصة الوالي ..... 3 نقاط،

– رخصة الوزير ..... 4 نقاط.

المادة 5 : يوزع المعامل المضاعف المطبق على نوع من النفايات المخلفة عن النشاط من 1 إلى 3 نقاط حسب مقاييس الخطورة الآتي ذكرها، المحددة بواسطة التنظيم المعمول به :

– خطيرة على البيئة، مهيجة، أكالة، ..... 1 نقطة،

– قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة للاشتعال ..... نقطتان (2)،

– ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية، سامة بالنسبة للتكاثر، مبدلة ..... 3 نقاط.

المادة 6 : يوزع المعامل المضاعف المطبق على كمية النفايات بين 2 إلى 3 نقاط حسب كمية النفايات الخاصة الخطيرة المخلفة عن النشاط :

– تفوق 100 وأقل أو تساوي 1000 طن/ سنة ..... نقطتان (2)،

– تفوق 1000 وأقل أو تساوي 5000 طن / سنة ..... 2,5 نقاط،

– تفوق 5000 طن / سنة ..... 3 نقاط.

المادة 7 : يقوم مدير البيئة بالتشاور مع المدير التنفيذي المعني، بإعداد إحصاء المؤسسات المصنفة الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة وإرساله إلى قابض الضرائب المختلفة للولاية مع المعامل المضاعف المطبق حسب الكيفيات المحددة في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 8 : تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لاسيما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 93 – 68 المؤرخ في 7 رمضان عام 1413 الموافق أول مارس سنة 1993 والمتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في أوّل ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر سنة 2009.

أحمد أويحيى

[i] بلجيلالي فتيحة بنية صابرينة، دراسة تحليلية تقييمية لأثر إصلاحات السياسة الجبائية على الإنعاش الاقتصادي، مجلة دراسات جبائية، المجلد السادس، العدد2، ص 206.

[ii] مديرية العلاقات العمومية والاتصال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2017.

[iii] https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/272-2014-05-29-13-53-32